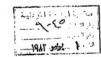


عمان : الثلاثاء ٢٢ جمادى الاخرة سنة ١٣٩٥ هـ. الموافق ١ تموز سنة ١٩٧٥م. العدد ٤ ٣ ٥ ٧

## الفهريس

صفحة	,	
1.41	قانون ضم مستشفى عمان الكبير الى الجامعة الاردنية	قانون مؤقت رقم ( ۲۶ ) لسنة ۱۹۷۵
1.44	قانون معدل لقانون رخص المهن نظام الاتجار بالاسلحة النارية واللمخاثر	قانون مؤقت رقم ( ۲۵ ) لسنة ۱۹۷۵
1.4.	نظام الاتجار بالاسلحة النارية واللخائر	نظــــام رقـــم (٥٨) لسنة ١٩٧٥
1.45	نظام معدل لنظام صندوق الادخار لافراد الامن العام	نظـــــام رقــــم (٥٩) لسنة ١٩٧٥
1.97	نظام معدل لنظام العلاوات الفنية لمهندسي البلديات	نظـــــام رقـــم (۲۰) لسنة ١٩٧٥
1.47	نظام معدل لنظام الرسوم القنصلية	نظــــام رقـــم ( ۲۱ ) لسنة ۱۹۷۵



نطعة القوات المسلحة الأردنية

1.19

## نحى اللمسية للفعل المستركم للتركم للمرادير الماتمية

بمقتضى الفقرة ( ١ ) للمادة ( ٩٤ ) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/٦/١ -نصادق بمقتضى المادة ٣١ من الدستور – على القانون المؤقمت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ للتوقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامســة

قانون مؤقت رقم ( ۲٤) لسنة ١٩٧٥

# قانون ضم مستشفى عمان الكبير الى الجامعة الاردنيه

المادة ١ – يسمى هذا القانون المؤقت (قانون ضم مستشفى عمان الكبير الى الجامعة الاردنية لسنة ١٩٧٥ ) ويعمل

المادة ٢ – اعتبارا من نفاذ هذا القانون : \_

أ ــ بضم مستشفى عمـــان الكبير الى الجامعة الاردنية ويصبح جزءامنها ويطلق عليه اسم (مستشفى

ب سنتقل ملكية كافة الاموال المنقولة وغير المقولة بما في ذلك الاراضي والابنية والتجهيزات والودائع والتقود وكافسة للوجودات الاعرى العائدة لمستفى عمان الكبير الى الجامعة الاردنيسة وتسجل باسمها لذي السلطات واللدوائر والجهات الرسمية وغير الرسمية بما في ذلك البنوك .

ج – نشقل كافة الحقوق الحاصة بمستثنى عمان الكبير الى الجامعة الاردنية كما تتحمل الجامعة الاردنية عبء الوفاء بالالَّمْز امات المترتبة عليه وتصبح الجامعة الاردنية عمل مستشفى عمسان الكبير في تلك الحقوق للمطالبة بها وتحصيلها وبالالتزمات للوفاء بها

د – تبقى المقود والتعهدات التي ابرمت مع مستشفى عمان الكبير قبل نفاذ هذا القانون ساوية المفعول بكُلُّ شروطها و اثارها الى أن تنفضي وتمل الجامعة الاردنية عل مستشفى عمان الكبير في تلك العقود والتمهـــدات وتصبح طرفا اصيلاً فيها سواء فيا يتعلق بالحقـــوق الناشئة عنها او الالتزامــــات

 مـ تقوم الجامعة الاردنية بالمطالبة بحقوق مستشفى عمان الكبير وتحصيل امواله باعتبارها اموالا عامسة وفقاً لقانون دعاوى المحكومة وقانون تحصيل الاموال الاميرية النافلة الفعول وقانون الجامعة الاردنية.

المادة ٣ ــ تخصص حكومة المملكة الاردنية الهاشمية منحه من الحزينة لا تقل عن ٣٠٪ من موازنة مستشفى الجامعة الاردنية مقابل توفير الرعاية الطبية بالاتفاق والتعاون مع وزارة الصحة

#### المادة ٤ ــ تناط بمجلس امناء الجامعة الصلاحبات والاختصاصات التي كانت مخولة لمجلس امناء المستشفى الى ان تصدر التشريعات المتعلقة بالميئة التي ستحل محسل مجلس امناء المستشفى. وبمارس رئيس مجلس امناء الجامعة صلاحيات رئيس مجلس امناء المستشفى .

المادة ٥ ــ تستمر اللجنة التنفيذية المشكلة بموجب المادة (١٢ ) من قانون مستشفى عمـــان الكبير رقم (١٢ ) لسنة ١٩٧٣ وتعديلاته في ممارسة الصلاحيات المحولة لها بمنتضى ذلك القانون والانظمة الصادر بالاستناد اليهالى ان تصامر انظمة داخلية خاصة بمقتضى قانون الجامعـــة الاردنية تتناول قلك اللجنة وصلاحياتها بالالغاء

مريد المالدة ٦ – أ – يلغى قانون مستشفى عمان الكبير رقم (١٢) لسنة ١٩٧٣ وكافة التعديلات التي طرأت عليه . ب \_ يستمر العمل بالانظمة الصادرة بمقتضى قانون مستشفى عمان الكبير رقم ( ١٢ ) لسنة ١٩٧٣ الى المدى الذي لا تتعارض فيه مع لمحكام هذا الفانون او قانون الجامعة الاردنية وتعتبر وكأنها صدرت بمقتضى احكام هذا القانون أو قانون الجامعة الاردنيسـة رقم (٥٢ ) لسنة ١٩٧٢ الى ان تعلل أو ىر رئىس تلغی بموجبهما او بموجب اي منهما .

المادة ٧ — رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

## الحسين بن طلال

1940/7/1 رئيس الوزراءووزيسر وتزيـــر الثقافـــة وزيــــ الحارجية والدفساع الانشاء والتعمسير زيد الرفاعي صبحي امين عمرو التربية والتعلسم صلاح ابو زبد دوقان المنداوي وزيــر الشـــؤون وزيــــر الاجتماعية والعمل السياحة والآثــــار وزيــــدر سامسي أيسوب سالم مساعده التمــويــــن غالب بركات احمد الشويكي على حسن عوده وزير الاوقاف والشؤون وزيــــر وزيــر دولــة والمقدسات الاسلامية للشؤون الحارجية مروانالحمود عبدالعزيز الخباط الاشغال العامسة صادق الشرع محمود الحوامده ثروت التلهوني \_ر وزير دولة لشؤون وزير الداخليسة للشؤون وزيـــــر طرادسعود القاضي للجي حسين الطراوله راكان عناد الجازي الصناعـــة والتجارة البلدية والقروبـــــــــة محمد عضوب الزبن رجاني العثر

> $(m^3, n) \circ I_{\mathcal{A}}(S_n)^{\alpha} h_{\mathcal{A}}(s_n)^{\beta} I_{\mathcal{A}} = \mathbb{Q}(s_n, s_{2n+2}, \dots, s_{2n+2}, \dots,$ the country of the country

Service Company Reserves and the

## خى (المبين لللك المسلط للدِّل المؤونية المعاتمة

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٦/٤/٩٧٥

نصادق ــ بمفتضى المادة ٣١ من الدستور ــ على القانون للؤقت الآني ونامر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجماع يعقده.

قانون مؤقت رقم ( ۲۵ ) لسنة ۱۹۷۵

## قانون معدل لقانون رخص المهن

المادة ١ — يسمى هذا الفانون المؤقت (قانون معدل لقانون رخص المهن لسنة ١٩٧٥) ويقرأ مع القانون,وقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كفانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ـــ تلغى المادة (٧) من القانون الاصلي ويستعاض عنها بما يلي :\_\_

#### المادة ٧ ــ كيفية الحصول على الرخضة :

- رئيس البلدية أو لمن يفوضه بذلك في المنطقة أو المقاطعة التي يتعاطى مهتسمه فيها بطلب الحصول على تلك الرخصة ، وذلك على النموذج المحصص للـ الله معززًا بما يلي : \_\_
- ١ بشهادة الانتساب الى الغرفة التجارية او الغرفة الصناعبة اذا كان من الاشخاص الذين يقضي هذا القانون بالانتساب الى اي منهما .
  - ٢ -- باية شهادة اخرى يقفي هذا القانون بتقديمها المحصول على رخصة المهنة .
- على أنه يجوز لمن صدرت تلك الرخصـــة باسمه نغيير مكان تعاطي مهنته الى محل آخر في نفس المدينة المدة المتبقية من الرخصة ، وذلك بموافقة رئيس البلدية .
- ح. كل شخص يتعاطى مهنة وسجل في طلب الحصول على الرخصة مهنة اخرى غير المهنسة المهنة التي يتعاطها يستوفي منهالفرق بين رسم الرخصة للمهنة آلتي يتعاطاها فعلا ورسمالرخصقالمهنة التي سجلها في طلب الحصول عليها ، بالاضافــة الى غرامة تعادل (٥٠٪) من الفرق المذكور تستوفى من قبل رئيس البلدية او من قبل من يفوضه ويستثنى من احكام هذه الفقرة الحالات.التي يكون التباين فيها ناتجاً عن خطأ في تصنيف المهنة من قبل الموظف المختص بذلك ي

د ــ تصدر الرخصة لاية مهنة يتعاطاها اي شخص في الاماكن المحصمة لها بموجب قانون تنظيم المدن والقرى والابنية المعمول به ، ووفقا للشروط والتعلمات التي يحددها المجلس البلدي او القروي ، وتنشر في الجريدة الرسمية ، وتكون واجبة التنفيذ . وكل مخالفـــة لاحكام هذا القانون تعرض مرتكبها للعقوبات المنصوص عليها في هذا القانون ، ولرئيس البلدية ان يأمر في هذه الحالة باغلاق محل ذلك الشخص وعدم تجديد رخصته او سجلها .

 هـ اذا كان اي شخص يتعاطى مهنة خاضعة للترخيص وبمقتضى احكام هذا القانون في غير المكان الذي خصص لها بعد تطبيق قانون تنظيم المدن والقرى والابنية المعمول به ، فعلى رئيس البلدية ان يطلب من ذلك الشخص نقل محله الى ذلك المكان خلال مدة لانقل عن سنتين ولاتتجاوز خمس سنوات . ويشترط في ذلك ان لا يوجه مثل ذلك الطلب الا اذا كانت الحدمات العامة قد تمتوفيرها في ذلك المكان . واذا انقضت تلك المدة ولم ينفذ القرار فيعتبر المحل غير مرخض ويصدر رئيس البلدية قرار باغلاقه وذلك بالاضافة الى العقوبة المقررة لمخالفة احكام هذا القانون .

وزير الداخلبة للشؤون رئيس الوزراء بالوكالــــــة البلديسة والقرويسة محمد عضوب الزبن

1940/7/8

الحسبن بن طلال

سالم مساعده صبحی امین عمــر

## نحى ولحسيق للفاعل للمركز للملكة لفاوونية والماسمية

بمقتضى المادة ( ١٠ ) من قانون الاسلحة الناريسـة والذخائر رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٧ وبنــــاء على مــــا قرره مجلس الــــوزراء بنــــاريخ ١٩٧٥/٦/٤ نأمر بوضع النظام الآتي : \_\_

نظام رقم (۵۸) لسنة د۱۹۷

## نظام الاتجار بالاسلحة النارية والذخائر

صادر بمقتضى المادة ( ١٠ ) من قانون الاسلمحة النارية واللخائر رقم ( ٣٤ ) لسنة ١٩٥٢

المادة ! ــ يسمى هذا النظام (نظام الاتجار بالاسلحة النارية لسنة ١٩٧٥ ) ويعمل بـــه بعد مرور ثلاثين يوما على نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ – يكون للكلمات والعبارات التالية حيثًا وردت في هذا النظام المعاني المحصصة لها ناليا الا اذا دلت القرينـــــة على خلاف ذلك :

سلطة الترخيص : وزير الداخلية او من ينيبه عنه خطيا .

الـــرخصـــــة : رخصة الانجار بالاسلحة النارية والذخائر الصادرة بمقتضى هذا النظام .

المادة ٣ ـ أ ـــ لا يجوز لاي شخص طبيعي او معنوي في المملكة الانجــــار بأي نوع من انواع الاسلحة الناريـــة واللخائر الا اذا حصل على رخصة بذلك من سلطة الترخيص بمقتفى احكام هذا النظام . بـــــــ لا تمتح رخصة الانجار بالاسلحة النارية واللخائر الا في مواكز المحافظات والالوية في المملكة .

لمادة £ ــ تمنح الرخصة بقرار من سلطة الترخيص بنساء على تسبيب من مدير الامن العسام وذلك وفقا الشروط والقيود المبينة في هما النظام ، على انه اذا كان طالب الرخصة شركة معاهمة فيشترط ان توافق (وزارة الصناعة والتجارة) على منح الرخصة لها بالاضافة الى تنسيب مدير الامن العام :

المادة ٥ ـــــ أ ــــ تمنح الرخصة للشخص الطبيعي اذا توفرت فيه الشروط التالية :

١ – ان يكون اردني الجنسية واتم الحادية والعشرين من عمره .

٢ – ان لا يكون محكوما بجرم اخلاقي .

٣ – ان يكون مليثا ماليا بشهادة صادرة من الغرفة التجارية .

أ يقدم كفالة مالية مصدقة لدى الكاتب العدل بالمبلغ الذي تحدده سلطة الترخيص تضمن عدم اخلاله بشروط الرخصة وقيودها :

#### ان يكون مقياً بصورة دائمية في المكان المعين في الرخصة لتعاطي الاتجار بالاسلحة الناريسة والذخائر فيه.

- ان يكون صاحب محل تجاري بجهز ا بصورة ملائمة لحفظ الاسلحة النارية والذخائر وعرضها
  وان يكون متفرغا للاتجار بها .
- ب لا تمنح الرخصة لشركة عادية الا اذا توفرت في اعضائها الشروط المبينة في الفقرة (أ) من هذه المددة : دان تكون الكفالة المالية المصدقة لدى الكاتب العدل موقعة في هذه الحالة منهم جميعة وبصيغة التضامن بينهم في تنفيذ شروط الرخصة وقيودها وتحمل الالتزامات والمسؤوليات الناجما عز الاخلال بها .

#### المادة ٦ ــــــ أ ـــــ تمنح الرخصة لشركة مساهمة اذا توفرت فيها الشروط التالية : ـــــ

- ١ \_ ان تكون شركة مساهمة اردنية في الاصل ومسجلة في المملكة على ذلك الاساس .
- لا \_\_ ان يكون الاتجار بالاسلحة النارية والذخائر من الغايات انتي اسست الشركة وسجلت مسن
  اجل القيام بها .
- ٣ ــ ان تقدم كفالة مالية مصدقة لدى الكاتب العدل بالمبلغ الذي تحدده سلطة الترخيص تضمن
  عدم الخلالها بشروط الرخصة وقيودها.
- ي ان تهريء الشركة قسما خاصا فيها مجهزا بصورة ملائمة لحفظ الاسلحة الناريسة واللخائر
  وعرضها ، يكون متفرغا للاتجار بها .
- اً لمادة ٧ ... تكون الرخصة الصادرة لاي شخص طبيعي او معنوي صالحة للاستخدام في المركز الرئيسي لاعمال ذلك الشخص ، على انه ينتى له الحصول على رخصة لاستخدامها في الاتجار بالاسلحة النارية واللمنخار في اي فرع لاعماله في المملكة وذلك وفقا للشروط والقيود والرسوم المنصوص عليها في هذا النظام .

#### المادة ٨ ــ لسلطة الترخيص: ــ

- أ ... ان ترفض منح الرخصة او تجديدها عند انتهاء مدتها وذلك دون بيان الاسباب في الحالتين .
  - ب ... ان تضع الشروط والقبود التي تراها ضرورية عند منح الرخصة .
- ج ــ ان تسحّب الرخصة وتقرر الغامها في اي وقت خلال سريان مفعولها اذا اخل حاملهــــا باي مـــــنُ الشروط والقيود التي صدرت الرخصة بموجهها .
- المادة ٩ ــ أ ـــ تعتبر الرخصة شخصية وتستعمل من قبل الشخص الذي صدرت باسمه ولا يجوز استعمالها من قبل اي شخص اخر سواء عن طريق ينعها او تأجيرها او تحويلها او باية طريقــــــة أخرى من طرق التصرف الا بموافقة سلطة الترخيص.
- ب ــ تنتبي الرخصة حكما بوفاة الشخص الذي صدرت باسمه أو بانقضاء شخصيته المعروبة لاي سبب
  من الاسباب.
- المادة ١٠ ـــ تكون الرخصة مقيدة بالمكان المعين فيها للاتجار بالأسلحة النارية واللـخائر ولا يجوز استعمالها في أي مكان آخر في المملكة .



المادة ١١ – يسري مفعول الرخصة خلال السنة التي تعود اليها والمحلدة فيها بقرار سلطة الترخيص عند منحها وينتهي مفعولها في جميع الأحسوال في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول من تلك السنة وذلك بغض النظر عن التارغ الذي صدرت فيه خلالها وتجدد سنوياً وفقاً للشروط والقيود مقسابل الرسوم المنصوص عليها في هذا النظام والتي تمنح الرخصة بموجها .

المادة ١٢ — رسم الرخصة السنوي (١٦٠) ديناراً يدفع بكامله الى صندوق الحزينة عند منحها أو تجديدها وذلك سواء صدرت قبل بداية السنة الني تعود اليها أو في أي وقت خلالها .

الادة ١٣ – أ \_ يقدم طلب الحصول على الرخصة الجديدة قبل اليوم الأول من شهر كانون الشـــاني من السنة التي تطلب الرخصة عنها ، وأما طلب تجديد الرخصة فيقدم خلال ثلاثين يومــاً من تاريخ انتهاء مفعولها بمقضى أحكام المادة (١١) من هذا النظام .

ب – لا تنظر سلطة الترخيص في أي طلب للحصول على رخصة جديلة أو لتجديد الرخصة اذا قدم بعد التاريخ المحدد تقديم، بمقتضى الفقرة (أ) من هذه المادة .

#### المادة ١٤ – أ – على حامل الرخصة :

أن يمسك دفاتر وسجلات منظمة لجميع عمليات الانجار بالأسلحة النارية واللخائر التي يقوم
 بها بما في ذلك التفاصيل المتعلقة باستيرادها أو شرائها وبيعها . وأسلطسة الترخيص أن تصدر التعلمات التي تراها ضروريسة لطوق وشهروط تنظيم تلك الدفاتر والسجلات والسيانسات والتفاصيل التي يجب تدويها فيها .

٢ ــ أن يحفظ الأسلحة الناريسة والذخائر داخـل خزائن حديديــة خاصــة في محله وأن تكون
 مغلقة بإحكام .

" أن يتقيد بإجراءات الأمن التي يطلب اليه اتباعها من قبل سلطة الترخيص أو السلطات
 الأخرى المختصة بشؤون الأمن .

ب - لسلطة الترخيص أن تدقق في أي وقت الدفاتر والسجلات التي يلزم حامل الرخصة بمسكها بمقتضى
 أحكام هذه المادة ، كما وال للسلطات الأخرى المنصة بشؤون الأمن أتخاذ الترتيبات اللازمقالتاً كد.
 من تقيد حامل الرخصة بالتعليات الصادرة اليه والمتعلقة باجرامات الأمن .

المادة ١٥ س تحدد أنواع وكميات الأسلحة واللخائر التي يسمح لأي شخص يحمل رخصة صادرة بمقتضى أحكام هذا النظام استيرادها سنويًا بتسبب من مدير الأمن العام وقرار من وزير الداخلية على أن تراحى في ذللتحاجة المملكة لأنواع وكميات الأسلحة واللخائر التي بطلب استيرادها .

## الحسين بن طلال

اء ووزيــر الدفــــاع يــر الانشاء والتعمير يــ أمين عمرو	علام بالوكالة وز	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزيـــــر النـــقــــــل خالد الحاج محسن	وزيـــــر التربيـــة والتعليم ذوقان الهنداوي
وزيـــــر الشؤون الاجتماعيـة والعمل سامي ايوب	وزیــــر المسالیــــة سالم مساعده	وزیــــــر السیاحة والآثــار <b>غالب برکات</b>	وزيــــــر المـواصـــلات احمد الشويكي	وزيـــــر التمـــويـــــن علي حسن عوده
وزیــــــر الزراعـــــة مروان الحمود	وزير الاوقاف والشؤون المفسسات الاسلاميــــة عبد العزيز الحياط			وزيــــــر الـــداخـــليـــة اروت التلهوني
وزيردولةلشؤون رئىاسة الوزراء راكلانوناد الحاذي	ر وزيــــر ــة الــعــــــــــــــــــــــــــــــــــ	ة الصـــحــــ	وريسر الداخلية للشؤو البلسديسة والقسرويس محمد عضم برما الذور	وزيـــــر الصناعةوالتجارة وحمال العث

المادة ١٧ – كل من يخالف أي حكم من أحكام هذا النظام يعاقب بعد إدانته بالعقوبـــات المنصوص عليها في قانون

الأسلحة النارية واللحائر رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٢ أو اي قانون آخر يعدله أو يحل محله .

جميع الرخص الصادرة بموجبه سارية الى أن ينتهي مفعولها .

1940/7/2

ASSESSED OF STREET OF STRE

The people of the second of th

ાં માટે કર્યું માટે કર્યું કર્યા હતા. સંદેશી અહિતું

 $\mathcal{H}_{\mathcal{F}} = \{ \mathbf{E}_{i}^{(k)}(\mathbf{E}_{i}, \mathbf{y}_{i,k}) \in \mathbb{R}^{k} : \mathbb{R}^{k}$ 

ا عَلَدُ مِن الأَجِلِ

## مى الحسين للفعل المستر الملكة للفاد الماشمة

بمقتضى المادة ( ٣١ ) من النستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠/٤/٩٧٥ نأمر بوضم النظام الاتي : \_

نظام رقم ( ٥٩ ) لسنة ١٩٧٥

## نظام معدل لنظام صندوق الادخار

لافراد الامن العـــام

صادر بمقتضى المادة ( ٩٣ ) من قانون الامن العام رقم ( ٣٨ ) لسنة ١٩٦٥

المادة ۱ — يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام صندوق الادخار لافراد الامن العـــام لسنة ١٩٧٥ ) ويقرأ مـــع النظام رقم ( ٤٠ ) لسنة ١٩٦٦ وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل بــه من تاريــــخ نشره بالحريدة الرسمية .

#### المادة ٢ ــ تعدل المادة (٣) من النظام الاصلي باضافة الفقرة (و) التالية اليها :

- و -- صرف قروض اسكان فردية للافراد من رتبة شرطي وعريف ورقبب ووكيل بالشروط التالية:
  ١ -- الحد الادنى لمدة الحدمة لطالب القرض اثنا عشر عاماً خاضعة للتقاعد .
- ٢ الحد الاعلى للمبلغ الذي يمكن اقراضه هو الف وخساية دينار لمن كان برتبة وكيل والف
  دينار لمن كان برتبة رقيب او دون ذلك .
- - إن يتم تسديد القرض والفائدة على اقساط شهرية لا تزيد عن خسة عشر عاماً.
- ان لا يتجاوز الحد الاعلى للغائدة على هذا القرض الحد الوارد في المسادة (٩) من هسذا النظسام .
- ٦ أن تؤمن الارض والبناء الذي سقام عليها لصالح الصندوق بمقدار القرض الممنوح لدى
  دائرة التسجيل .
  - ٧ ان لا تتجاوز قيمة القروض المصروفة بموجب هذه المادة ربح رأسمال الصندوق •

# عكذا من الأجل

٨ ان تكون قطعة الارض التي سينشأ عليها العقار مسجلة باسم طـــالب القرض منفــرداً
 دون شركاء .

ب ان لا يستعمل القرض لغير غايات الاسكان .

المادة ٣ \_ يلغي ما ورد بالفقرة ( أ ) من المادة الحامسة من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : \_

أ تتكون اموال الصنادق من اشتر اكات شهرية الزامية يدفعها الافراد الصنادق حسب المسدلات المبينة بادناه من الراتب الشهري للفرد :

من رتبة شرطي الحارتبة وكيل دينادان شهرياً المسلازم الحال اربعة دنانير شهرياً حسلازم اول المسلازم اول خسة دنانير شهرياً مستة دنانير شهرياً مقيدياً مستة دنانير شهرياً مقيدياً عقيد المسلودياً عقيد المسلودياً تسعة دنانير شهرياً تعقد دنانير شهرياً تعقد دنانير شهرياً تعقد دنانير شهرياً المسلودياً عقد دنانير شهرياً المسلودياً عقد دنانير شهرياً المسلودياً عشرة دنانير شهرياً عشرة دنانير شهرياً المسلودياً عشرة دنانير شهرياً المسلودياً المسلودياً المسلودياً عشرة دنانير شهرياً المسلودياً ال

#### اسي بط الل

#### 1440/7/2

رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة وزيـــر الانشـــــاءوالتعميــــــــر الثقافة والاعلام النربية والتعلسم صبحي امن عمرو صلاح ابو زيسد ذوقان الهنداوي وزيـــر الشــــۋون وزيـــــ الاجهاعية والعمل السياحة والاثار سامي ايوب غالب بركات احمد الشويكي على حسن عودة وزيــر دولــــة والمقماسات الاسلاميسة السزراعسة المداخلسة عبد العزيز الحيساط مروان الحمود ثروت التلهوني وزير دولة لشؤون وزير الداخلية للشؤون وزيــــر طراد سعود القاضي ناجي حسن الطراونة راكان عناد الجازي محمد عضوب الزبن

بمقتضى المادة (٤٣) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢/٤/٥١٩٧٥ نأمر بوضع النظام الآتي :\_

نظام رقم (۲۰) لسنة ۱۹۷۵

#### نظام معدل لنظام العلاوات الفنية

لمهندسي البلديـــات

المادة ١ – يسمى هذا النظام (النظام المدل لنظام العلاوات الفنية لمهتلمي البلديـــات لسنة ١٩٧٥) ويقـــرأ مع النظام رقم (٣١) لسنة ١٩٦٦ المشار أليه فيما يلي بالنظـــام الأصلي كنظام وأحد ويعمل به اعتبــــارا من

المادة ٢ ــ يلغى نص المادة (٣) من النظام الاصلى ويستعاض عنه بالنص التالي :\_\_

للامين او لرئيس البلدية ان يمنح المهندس،علاوة فنية بالنسب التالية كحد اعلى وله ان يعيد النظر في نسبة الغلاوة الممنوحة من وقت لآخر على ضوء كفاءة المهندس وانتاجه .

> أ ... ٧٠٪ من الراتب الاساسي خلال السنتين الاولى والثانية من ممارسة المهنة. ب- ١٠٠٪ من الراتب الاساسي بعد انتهاء السنة الثانية من ممارسة المهنة .

#### 1440/7/2

رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة و ديــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزيــــــر الثقافة والاعلام <b>صلاح</b> ابو زيد	وزيــــــر النقـــــــــل حالد الحاج حسن	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزيــــــــر المواصـــــــلات احمد الشوبكي	زيــــــر لتمـــــوين ل <b>لي حسن عوده</b>
وزير الاوقاف والشؤون وزيـــــــر والمقدمات الاسلاميـــة الزراعــــة عبد العزيز الخياط مروان الحمود	وزيـــــر دولة الشؤون الخارجية صادق الشرع	وزیـــــر ق الاشغال العابة محمود الحوامده	زيـــــــــــر - الداخليــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

وزير دولة لشؤون الصناعةوالتجارة ـ ال رئاسة الوزراء رجائي المعشر طراد سعود القاضى ناجي حسين الطراوله راكان عناد الجازي

## مى ولسين للفعل ملكر والملكة للفوادية والمائمية

بمقتضى المادة ( ٢ ) من قانون الرسوم القنصلية رقم (٣٦ ) لسنة ١٩٤٧ وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢/٤/ ١٩٧٥ نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقـــم ( ٦١) لسنة ١٩٧٥

## نظام معدل لنظام الرسوم القنصلية

صادر بمقتضى المادة الثانية من قانون الرسوم القنصلية رقم (٣٦) لسنة ١٩٤٧

المادة ١ \_ يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام الرسوم القنصلية لسنة ١٩٧٥ ) ويقرأ مع النظام رقم (١) كسنسة 

المادة ٢ \_ تعدل المادة الثـــانية من النظام الاصلى المعدل بالنظـــام رقم (٢) لسنة ١٩٥١ ، بالغاء ما ورد فيهــــا

تستوفى الرسوم التالية من قبل قناصل المملكة الاردنية الهاشمية عند التصديق على الوثائق التالية:

 ١ – الفواتير ٢ \_ الوكالات والاحكام المدنية

٣ ــ الوثائق الاخرى ومنها صكوك الاحوال الشخصية وشهادات

حسن السلوك . . . الخ .

1940/7/8

الحبين طسلال رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكـــالة وزير الانشاء والتعمير الثقسافة والاعلام التربيسة والتعلم صبحي امين عمرو صلاح أبو زيد دوقان الهنداوي وزيسر الشسؤون وزير السياحة الاجتماعية والعمل والآثسسار سامي ايوب غالب بركات احمد الشوبكي على حسن عو ده وزير الاوقاف والشؤون وزيـــر دولة الزراعسة والمقاسات الاسلامية الاشغال العامة للشؤ ونالخارجية مروان الحمود صادق الشرع محمودا لحوامده ثروت التلهوني ــــر وزير دولة لشؤون وزيـــر الداخلية للشؤون الصناعةو التجارة طراد سعود القاضي ناجيحسين الطراوله راكان عناد الجازي محمد عضوب الزبن رجاني المعشر